تركيا: محافظ جديد للبنك المركزي

اسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

عادت أزمة رفع أسعار الفائدة في تركيا إلى دائرة الضوء مجدداً، لتتسبب في إقالة محافظ البنك المركزي، الذي لم يمر على تعيينه سوى نحو أربعة أشهر، واستبداله بمدافع عن أسعار الفائدة المنخفضة. فقد أقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وفق منشور رئاسي صادر في وقت مبكر من أمس السبت، محافظ البنك المركزي ناجي أقبال، وعيّن الاقتصادي والسياسي شهاب كافجي أوغلو بدلا منه، من دون إبداء سبب لذلك. وأقبال هو ثالث محافظ للبنك المركزي يجري إقالته في أقل من عامين، ما أثار مخاوف بشأن استقلال هذه المؤسسة، حيث يصر أردوغان على خفض أسعار الفائدة من أجل تنشيط الاقتصاد، بينما دافع المحافظ الأخير للبنك المركزي عن سياسة رفع الفائدة لدعم استقرار سوق الصرف ومواجهة التضخم المرتفع.

كان أقبال تولى مهمته في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، بينما جاءت إقالته المفاجئة بعد يومين من رفع البنك المركزي سعر الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس، يوم الخميس، وهو ضعف ما كان متوقعاً من جانب المحللين الماليين. وقام المحافظ المقال برفع سعر الفائدة الرئيسي 8,75% أساس إلى 19% منذ توليه المهمة، وهو ما ساهم في ارتفاع قيمة الليرة أمام الدولار.

في المقابل، يدعم أردوغان نظرية غير تقليدية مفادها أن المعدلات المرتفعة للفائدة تسبب التضخم، ولطالما انتقد البنك المركزي لسنوات عندما اعتقد أنه كان يضع تكاليف الاقتراض مرتفعة للغاية. وكافجي أوغلو، المحافظ الجديد، هو أستاذ في العلوم المصرفية بجامعة مرمرة في إسطنبول، وكاتب عمود في صحيفة يني شفق الموالية للحكومة. وانتقدت الصحيفة آخر زيادة في أسعار الفائدة من جانب السلطة النقدية على صفحتها الأولى، يوم الجمعة الماضي، قائلة إن القرار «صدم آذاناً صماء» لسكان تركيا البالغ عددهم 83 مليون نسمة، وسيضر بالنمو الاقتصادي، ويفيد في المقام الأول «مالكي الأموال الساخنة في لندن».

وتتباين آراء خبراء الاقتصاد حول التأثيرات المتوقعة لإقالة محافظ البنك المركزي، حيث قال أستاذ النقد السابق في جامعة ماردين، مسلم طالاس، إن إقالة أقبال بعد تعيينه بنحو أربعة أشهر، مؤشر على إعادة تدخّل السياسيين في القرار الاقتصادي، ويدل على عدم استقلالية المصرف المركزي، ما يؤثر على ثقة المستثمرين في المؤسسة المالية.

لكن المحلل الاقتصادي التركي يوسف كاتب أوغلو، قال إن نهج المحافظين برفع سعر الفائدة ثلاث مرات خلال عامين، واقتصار مواجهة التضخم على هذه الأداة النقدية فقط، يتنافى مع السياسة الاقتصادية والإصلاحات التي أعلنها أردوغان.

ولم تتأثر الليرة التركية، أمس السبت، بقرار إقالة المحافظ أقبال، بل تحسنت، وفق رصد «العربي الجديد»، لتسجل 7,2 ليرات أمام الدولار و8,68 ليرات أمام اليورو، مقارنة بنحو 7,34 ليرات مقابل الدولار و8,78 ليرات لليورو الواحد، بعد رفع سعر الفائدة يوم الخميس الماضي. وشهدت الليرة التركية تراجعات متتالية خلال العام الماضي، كان أشدها خلال أكتوبر/تشرين الأول، الذي بدأ بسعر 7,7 ليرات مقابل الدولار، وانتهى الشهر بأدنى سعر لليرة على الإطلاق وقت أن وصل الدولار إلى عتبة 8,5 ليرات، ليرفع البنك المركزي سعر الفائدة مرتين؛ الأولى في نوفمبر/تشرين الثاني من 10,25% إلى 15%، ثم إلى 17% في ديسمبر/كانون الأول.

(Getty)

ارتفاع أصول المؤسسات المالية الصينية

أظهرت بيانات صادرة عن بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) أن إجمالي أصول المؤسسات المالية الصينية بلغ نحو 353,2 تريليون يوان (54,3 تريليون دولار) في نهاية العام الماضي، بزيادة بلغت نسبتها 10,7% على أساس سنوي. وذكر البنك أن أصول المؤسسات المصرفية وحدها بلغت 319,74 تريليون يوان، بزيادة سنوية 10,1% عن العام 2019، فيما قفز إجمالي أصول مؤسسات الأوراق المالية بنسبة 25% على أساس سنوي ليصل إلى 10,15 تريليونات يوان، بينما بلغت أصول مؤسسات التأمين 23,3 تريليون يوان، بزيادة سنوية 13,3%. وفي مقابل نمو الأصول، أفادت البيانات بأن إجمالي ديون المؤسسات المالية وصل بنهاية العام الماضي إلى 321,17 تريليون يوان، بزيادة 10,8% عن 2019.

قطر تبدأ تطبيق الحد الأدنى للأجور

الدوحة ـ **أسامة سعد الدين**

دخل قرار زيادة الحد الأدنى للأجور في قطر حيز التنفيذ، أمس السبت، ليصبح 1000 ريال (274,7 دولاراً) شهرياً لجميع العاملين، وذلك في إطار إصلاحات لقوانين العمل، حيث أصبح لزاماً على الشركات الالتزام بهذا الحد عند إبرام العقود، وهو ما وصفته بعثة الأمم المتحدة للهجرة لدى قطر بأنه إنجاز يحسب للدولة الخليجية.

وذكرت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، في بيان لها، أن على الشركات الالتزام بالحد الأدنى للأجور عند إبرام العقود، إلى جانب تخصيص بدل من قبل صاحب العمل في حال عدم توفير السكن الملائم والغذاء للعامل أو المستخدم، ويكون الحد الأدنى لبدل السكن 500 ريال، والحد الأدنى لبدل الغذاء 300 ريال.

وكانت الوزارة قد أعلنت في سبتمبر/ أيلول الماضي عن تحديد فترة انتقالية لتعديل إبرام العقود مدتها ستة أشهر لكي يتمكن أصحاب العمل من تحضير الانتقال.

وأشارت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية إلى أن اعتماد حد أدنى للأجر الأساسي والسكن والغذاء من شأنه أن يولد علاقات أفضل بين صاحب العمل والموظف.

وأشادت رئيسة بعثة الأمم المتحدة للهجرة لدى قطر، إيمان يونس عريقات، في تصريح لـ«العربي الجديد»، بتطبيق الحد الأدنى للأجور، قائلة إنه «إنجاز آخر يحسب لدولة قطر، التي اتخذت منذ أغسطس/ آب الماضي خطوات عملية وجادة لتسير قدماً في الطريق الصحيح فيما يخص تطوير الأوضاع الخاصة بالعمالة».

وأشارت عريقات إلى أن قطر هي أولى دول المنطقة التي تطبق حداً أدنى غير تمييزي للأجور، وهو جزء من سلسلة من الإصلاحات التاريخية لقوانين العمل في الدولة.

وبحسب بيان لمنظمة العمل الدولية، أمس السبت، فإن «أكثر من 400 ألف عامل سيستفيدون بشكل مباشر من تطبيق الحد الأدنى للأجور».

من جهة أخرى، شدّد المستشار القانوني، مهند العلي، لـ«العربي الجديد»، أنه لا يجوز لصاحب العمل استخدام القانون الجديد كمبرر لخفض راتب العامل. يشار إلى أن تحديد الحد الأدنى للأجور جاء بناء على تحليل شامل للأجور، أجرته دولة قطر بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.

أخبار

احتياطيات سلعية لمصر

قالت الحكومة المصرية في بيان، أمس السبت، إن البلاد لديها احتياطيات استراتيجية من القمح تكفي حتى نهاية يونيو/ حزيران المقبل. وأضاف البيان أن الاحتياطي الاستراتيجي لمصر من الزيوت النباتية يكفي 4,8 أشهر، كما يصل المخزون

الاستراتيجي من السكر إلى 3,9 أشهر، ويكفي الاحتياطي الاستراتيجي من الأرز حتى ديسمبر/ كانون الأول من العام الحالي 2021 بواقع 9,2 أشهر.

ارتفاع واردات الصين من نفط عُمان

أظهرت بيانات صادرة عن إدارة الجمارك الصينية، أمس السبت، ارتفاع واردات الصين من النفط الخام من سلطنة عمان ودولة الإمارات بنسبة 30% و61 % بالترتيب في أول شهرين من العام الجاري، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020، في الوقت الذي يُعتقد فيه أن بعض النفط الإيراني وصل إلى الصين بشكل غير مباشر. وأظهرت البيانات، التي أوردتها وكالة رويترز، أن الواردات من سلطنة عمان بلغت في المجمل 7,78 ملايين طن (55,3 مليون برميل) والواردات من الإمارات 5,25 ملايين طن خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى فبراير/ شباط. ووفق رويترز، فإن إيران نقلت «بشكل غير مباشر» كميات قياسية من النفط إلى الصين في الأشهر الأخيرة، على أنها واردات من عُمان والإمارات وماليزيا.

قمح أميركي للسودان

أعلنت الحكومة السودانية عن توقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة تزود بموجبها الخرطوم بـ300 ألف طن من القمح خلال عام 2021. وذكر بيان صدر عن مجلس السيادة السوداني، وفق وكالة الأناضول، أن الاتفاقية وقعها في واشنطن سفير السودان لدى الولايات المتحدة نورالدين ساتي نيابة عن الحكومة، وعن الجانب الأميركي دانيل ويتلي، المدير المكلف إدارة الخدمات الزراعية الأجنبية بوزارة الزراعة. وأشار البيان إلى أنه وفق الاتفاقية «سترفع الكمية خلال الأعوام الثلاثة القادمة إلى 420 ألف طن لكل عام بدلاً من 300 ألف طن للعام الجاري»، لافتا إلى أنه من المتوقع أن تصل أول شحنة من القمح للعام الجاري في موعد أقصاه بداية يونيو/ حزيران المقبل. ونقل البيان عن ساتي قوله إن «ما تم هو تتويج للتقدم المطّرد الذي تشهده العلاقات بين البلدين، خاصة بعد رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب في ديسمبر/ كانون الأول الماضي». ويبلغ استهلاك القمح السنوي للسودان نحو 2,5 مليون طن. والعام الماضي، أنتجت البلاد مليوناً و100 ألف طن من إجمالي مساحة مزروعة قدرت 750 ألف فدان.

مال وناس

أزمة خبز في اليمن: انفلات في الأسعار

يواجه اليمنيون أزمة خبز، إذ تسببت قفزات لأسعار الدقيق والوقود أخيراً في زيادة سعر الرغيف بمستويات كبيرة، بينما يواجه أغلب المواطنين ظروفاً معيشية قاسية

صنعاء ـ **محمد راجح**

يتبع الخمسيني زاهر البرعي، وهو رب أسرة مكونة من 8 أفراد، نظاماً معيشياً مختلفاً منذ مطلع الشهر الحالي، نتيجة للأزمة الغذائية المتفاقمة مؤخراً في اليمن، حيث اضطر إلى الاستغناء عن العديد من السلع، ومنها الخضروات، لتتركز نفقاته على رغيف الخبز، الذي لم يعد أيضاً في متناول الكثيرين، بعد أن زاد سعره وخف وزنه خلال الفترة الماضية.

يقول البرعي، الذي يعمل في مهنة إصلاح السيارات، لـ«العربي الجديد»، إن ارتفاع سعر الخبز شكّل صدمة كبيرة له كمواطن محدود الدخل، إذ أصبحت وجبة الإفطار وحدها تكلفه نحو 900 ريال، لتوفير رغيف الخبز أو أقراص الروتي المسطحة (نوع من الخبز اليمني)، بعد أن كانت لا تزيد عن 500 ريال. وتشهد صنعاء وعدة مدن يمنية أزمة غذائية حادة بسبب ارتفاع أسعار الدقيق بعد فترة من الاستقرار، بينما يعاني أغلب اليمنيين من تراجع حاد في القدرة الشرائية، في ظل انخفاض الدخل وتوقف صرف رواتب الموظفين.

وقفز سعر كيس الدقيق «50 كيلوغراماً» في صنعاء ومناطق شمال اليمن إلى نحو 16 ألف ريال مقابل 12 ألفاً سابقاً، بينما يزيد بنسبة كبيرة في عدن وجنوب البلاد، بوصوله إلى ما يناهز 24 ألف ريال، في ظل انهيار متواصل للعملة الوطنية التي سجلت أرقاماً قياسية بتجاوزها حاجز 900 ريال مقابل الدولار الواحد، بينما تبلغ في صنعاء نحو 603 ريالات للدولار.

واستغلت المخابز ارتفاع أسعار الدقيق، ليس فقط في رفع قيمة الخبز، بل أيضاً تقليص وزنه مقارنة بالوزن المحدد من قبل الجهات المعنية، الأمر الذي دفع الجهات الرقابية إلى شن حملات لضبط المخابز غير الملتزمة بالوزن والتسعيرة الرسمية، ما تسبب في زيادة الأزمة، إذ أجبرت هذه الحملة الكثير من المخابز على الإغلاق والتوقف عن العمل لأيام، قبل أن تعاود بعضها العمل بالتسعيرة التي حددتها، والتي تصل إلى 25 ريالاً لرغيف الخبز في صنعاء مقابل 20 ريالاً سابقاً، فيما في محافظة حضرموت شرقي البلاد يصل إلى 40 ريالاً.

وعلى الرغم من حملات الجهات المختصة في مناطق سيطرة الحكومة والحوثيين، على القطاعات العاملة في مجال الغذاء، يشير عبد الرحيم الأسدي، مالك أحد المخابز العاملة في صنعاء، إلى عدم قدرة أصحاب المخابز على تحمّل تكاليف الإنتاج ومكونات إعداد الرغيف وأقراص «الروتي» المسطحة، وأن ما يتم فرضه من زيادة تمثل الحد الأدنى بهدف تقليل خسائرهم مراعاة لظروف المواطنين اليمنيين وتردّي أوضاعهم المعيشية أيضاً.

ويلفت الأسدي، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنه اضطر إلى إغلاق مخبزه لمدة يومين، خصوصاً بعد استلامه فاتورة الكهرباء التي فوجئ بزيادة مضاعفة في قيمتها بسبب أزمة الوقود، لكنه اضطر إلى معاودة العمل، لأنه لا يستطيع التوقف كثيراً، نظراً لأن مخبزه يعمل فيه أكثر من 10 عمال يعيلون أسرا عددها بالعشرات.

في السياق، يقول رئيس جمعية المخابز والأفران في عدن، عبد الجليل عبده احمد، إن الزيادة الحالية في أسعار الدقيق وتفاوتها من منطقة لأخرى، ترجع إلى قيام المخابز بمراجعة التسعيرة وفق التكلفة التي أصبحت باهظة مع ارتفاع أسعار الدقيق، إذ لا تستطيع المخابز تحمل زيادة التكاليف.

ويضيف أحمد أن المخابز لم يعد باستطاعتها التعامل بالتسعيرة السابقة البالغة 20 ريالاً للرغيف الواحد بوزن 50 غراما، خصوصاً أن هناك أزمة خانقة في الوقود وارتفاع أسعاره في السوق السوداء، ما فرض على المخابز خيارات صعبة لتوفير مختلف مستلزمات الإنتاج.

وتكفل الاتفاقيات الرسمية التي يتم التعامل بها حصول المخابز والأفران على أسعار تفضيلية للدقيق بفارق 1500 ريال للعبوة زنة 50 كيلوغراماً عن سعره المتداول في الأسواق، والحصول على الوقود من قبل شركة النفط الحكومية بالسعر الذي تحدده الشركة مع نسبة تفضيل بسيطة، وذلك مقابل التزام المخابز ببيع رغيف الخبز (50 غراماً) للمستهلك بسعر 20 ريالاً.

لكن عضو الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية، علي عيسى، يقول إن هناك ارتفاعا عالميا في أسعار القمح، رغم محاولات القطاع الخاص احتواء تبعات ذلك وتلافي أي انعكاسات سعرية كبيرة على المواطنين في ظروف صعبة وحرجة.

> عبوة الدقيق في عدن تصل إلى 24 ألف ريال

ويضيف عيسى، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن القطاع الخاص في اليمن يعاني من سلسلة إجراءات وتضييق وجبايات متعددة، فضلاً عن صعوبة النقل، وارتفاع تكاليف الشحن، وأزمة الوقود المتلاحقة، وانخفاض القدرات التشغيلية لمطاحن الحبوب، وهو ما يتطلب تعاون الجميع في السلطات المتعددة والقطاع التجاري والصناعي، لإيجاد الحلول المناسبة لتخفيف وطأة كل هذه العوامل وتداعياتها على المواطن، الذي يعد المتضرر الرئيسي من الصراع المستمر في اليمن منذ عام 2015.

وتشهد عدن، العاصمة المؤقتة للحكومة المعترف بها دولياً، احتقانات واحتجاجات يراها البعض مسيّسة من قبل الشريك الرئيسي في الحكومة، لاستغلال الأزمات المعيشية الراهنة وسوء الخدمات العامة، للتصعيد ضد الحكومة المعترف بها دولياً، والتي عادت للعمل من عدن نهاية العام الماضي بكامل طاقمها، لأول مرة منذ أكثر من ثلاث سنوات. وتقدّر جمعية المخابز والأفران حجم الاستهلاك اليومي للخبز في اليمن بنحو 80 مليون رغيف. ويعتمد 80% من الأسر على المخابز في توفير احتياجاتها من الخبز وأقراص «الروتي» المسطحة»، فيما تعمل حوالي 20% من الأسر على إعداد الخبز في منازلها. وكانت منظمات أممية، قد أطلقت مؤخراً تحذيرات من تردي الأوضاع المعيشية وانعدام الخدمات وتفاقم معدلات الجوع بصورة كارثية تطاول جميع المناطق اليمنية، حيث بات 80% من السكان، يعتمدون على المساعدات.

تفاوت كبير في سعر رغيف الخبز بين المناطق المختلفة (فرانس برس)

تفاقم معدلات الجوع

تقدر جمعية المخابز والافران حجم الاستهلاك اليومي للخبز في اليمن بنحو 80 مليون رغيف. ويعتمد 80% من الاسر على المخابز في توفير احتياجاتها من الخبز وأقراص «الروتي» المسطحة، فيما تعمل حوالي 20% من الاسر على إعداد الخبز في منازلها. وكانت منظمات اممية، قد اطلقت مؤخرا تحذيرات من تردي الاوضاع المعيشية وانعدام الخدمات وتفاقم معدلات الجوع بصورة كارثية تطاول جميع المناطق اليمنية، حيث بات 80% من السكان، يعتمدون على المساعدات.

بروفايل

نادرا ما يظهر في وسائل الإعلام، واستطاع أن يصبح أغنى رجل في آسيا بفضل الماء، متفوقا على عمالقة التكنولوجيا وأباطرة العقارات، فضلا عن ابتعاده عن العمل السياسي. لذا، أطلق عليه الصينيون لقب «الذئب المنفرد»

تشونغ شانشان

مصطفى قماس

لم يعد خافياً ما، مؤسس مجموعة «علي بابا» العملاقة في مجال التجارة الإلكترونية، أغنى رجل أعمال في الصين، فقد ان ذلك المركز إلى رجل الأعمال تشونغ شانشان، بائع الماء، الذي شهدت ثروته قفزة قوية منذ سبتمبر/ أيلول الماضي، ما فاجأ كثيراً من المراقبين.

لم يأتِ من عالم التكنولوجيا أو العقارات، بل يدين بثروته للماء وجائحة فيروس كورونا الجديد، إذ لم يكن قبل عام مرشحاً ليكون ضمن صفوة مليارديرات الصين. يرجع نجاح تشونغ وتراكم ثروته إلى شركتين تعملان في أنشطة مختلفة، هما «بكين وانتاي للصيدلة البيولوجية» المتخصصة في صناعة اللقاحات، والتي طُرحت للاكتتاب العام في إبريل/ نيسان من العام الماضي، و«نونغفو سبرينغ» للمياه المعبأة، التي قفزت أسهمها بنسبة 155% بعد أشهر قليلة من طرح شركة وانتاي، لتصبح ضمن أكثر الأسهم شهرة وإقبالاً في هونغ كونغ كذلك، ارتفعت أسهم «وانتاي» بأكثر من 2000% منذ الإدراج. تقدّر ثروة «الذئب المنفرد» بحوالى 85 مليار دولار أميركي، بحسب ترتيب مجموعة «هورون» الاستشارية حول أكبر الثروات في الصين، الذي نشر في وقت سابق من مارس/ آذار الجاري، كي يصبح أغنى رجل في الصين وآسيا، ويتبوأ المركز السابع عالمياً. تشونغ من العصاميين، إذ كان والداه هدفاً لعملية التطهير التي أطلقتها « الثورة الثقافية» في عهد ماو تسي تونغ، في نهاية الستينيات من القرن الماضي، وغادر المدرسة عندما كان في الثانية عشرة من عمره، ليعمل في كثير من المهن. فقد عمل بنّاءً ونجاراً وبائع ماء، ثم صحافياً، بحسب الروايات التي ساقتها الصحافة الصينية، قبل أن يتحول إلى صناعة المياه. يتفادى اللقاء برجال الأعمال. وفي إحدى المقابلات الإعلامية القليلة معه قال: «لا أحبّ لقاء الناس أو الحفلات» قبل أن يضيف: «أنا غير معتاد مجاملة الآخرين». دخل عالم الأعمال عندما أنشأ في عام 1996 شركة «نونغفو سبرينغ» للمياه والمشروبات المحلاة التي يمتلك 84% من أسهمها، ليعمد بعدها بثلاث سنوات إلى إنشاء مجموعة طبية، برزت بشكل كبير بعد انتشار فيروس كورونا العام الماضي، إذ تمكن فرعها المتخصص في الصيدلة «وانتاي» من توفير فحوص للفيروس، تعطي نتائج في ظرف 75 دقيقة، فضلاً عن العمل على إعداد لقاح مضاد لكورونا. هو حاضر في حوالى عشرين شركة، سواء عبر مساهمة في الرأسمال، أو في مجلس الإدارة، لكنّه لا يشذّ عن القاعدة السائدة في الصين، حيث يحرص الحزب الشيوعي على توسع رجال الأعمال داخلياً وخارجياً، من دون أن يخرجوا عن مراقبته، وهو ما ظهر جلياً في تعامل السلطات نهاية العام الماضي مع جاك ما، مؤسس مجموعة «علي بابا»، بعد انتقاده سياسات النظام المصرفي، معتبراً أنّه يقدم قروضاً مقابل رهون تعرقل الابتكار.

وصرّح روبرت هوجيويرف، مؤسسة مجموعة هورون للأبحاث أخيراً، بأنّ تشونغ شانشان لم يكن ضمن الأثرياء الذين يثيرون الاهتمام، قبل إدراج شركتيه في البورصة، مؤكداً أنهم فوجئوا بصعوده الكبير، خصوصاً أنّه لم يأتِ من عالم التكنولوجيا أو العقارات التي يسيطر عليها أباطرة في الصين التي يقطنها 1,4 مليار نسمة، بل جاء من حيث قطرات المياه التي تُعَدّ الصالحة منها للشرب وغير الملوثة، سلعة نادرة هناك. وقد فرضت زجاجات المياه المعدنية التي توفرها شركته حضورها في السوق، باعتبارها عنوان جودة، بل إنّ الشركة المنتجة نوّعت منتجاتها من الشاي إلى الحليب وعصائر الفواكه وكحول الأرز. وقدرت مبيعات شركة المياه المعبّأة خلال العام الماضي بنحو 29,5 مليار دولار. يفضل شانشان الإحاطة بمجمل مراحل الإنتاج، من تصور المنتج إلى اختيار الاسم. وتقول الصحافة الصينية إنّه عكف على مدى ثمانية أعوام على دراسة أفضل طريقة لزرع شجرة ليمون من أجل الحصول على أفضل عصير فواكه. يصف محللون صعوده ليتبوأ المراتب الأولى ضمن أثرياء العالم، بأنّه الأسرع في التاريخ، ويرون أنّ تراجعه قد يكون سريعاً أيضاً، ما دامت ثروته جاءت بعد عمليتي إدراج في البورصة، وهي سوق مزاجها متقلب.

أخبار

حزمة مالية لإيطاليا

وافقت الحكومة الإيطالية الجديدة، بزعامة رئيس الوزراء ماريو دراغي، على أولى حزم مساعداتها المالية لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا، بقيمة بلغت 32 مليار يورو (38 مليار دولار). وقال دراغي الذي شغل سابقا منصب رئيس البنك المركزي الأوروبي قبل أن يصبح رئيسا للوزراء في بلاده منذ حوالي خمسة أسابيع، خلال مؤتمر صحافي: «نحن على دراية أن هذا هو مجرد رد جزئي»، مضيفا أن هذا كان أفضل رد ممكن حالياً. وتهدف حزمة المساعدات الحكومية إلى دعم صناعات تضررت بشدة جراء الجائحة مثل السياحة، وإحداث استقرار لسوق العمل، وتسريع حملة التطعيم ضد الفيروس بالبلاد، كما أنها تشمل نحو 5 مليارات يورو لدعم القطاع الصحي، لا سيما جهود التطعيم بالبلاد، وكذلك الأمن، وفقا لما ذكره دانييل فرانكو، وزير المالية، الذي أضاف أنه سيتم لاحقا ضخ 8 مليارات دولار في سوق العمل ومحاربة الفقر.

تركيا تعاود التنقيب عن الغاز

قال وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي، فاتح دونماز، إن سفينة الفاتح تستعد لبدء أعمال تنقيب جديدة عن الغاز الطبيعي في البحر الأسود ابتداء من شهر إبريل/ نيسان المقبل. وأضاف دونماز، خلال لقاء مع قناة «سي إن إن ترك»، وفق وكالة الأناضول، في وقت متأخر من مساء الجمعة، أن بلاده لديها أيضا عمليات تنقيب عن الغاز في شرق البحر المتوسط ضمن نطاق جرفها القاري، مشيرا إلى رغبة أنقرة في التعاون مع العديد من الشركاء، في المنطقة حول القضايا ذات المصالح المشتركة.

أفضل أداء لبورصة عُمان

سجل المؤشر الرئيسي لسوق مسقط للأوراق المالية (البورصة) الأسبوع الماضي، أفضل مستوى له في 7 أشهر مع تحسّن الثقة في الاقتصاد الوطني والشركات المدرجة بالسوق بعد أن أعلنت سلطنة عمان خطة التحفيز الاقتصادي. وصعد المؤشر الرئيسي للسوق بنهاية التداولات إلى 3753 نقطة، وهو أفضل مستوى له منذ الثاني من سبتمبر/ أيلول الماضي عندما أغلق على 3769 نقطة. وشهد بعد ذلك تباينا في الأداء، حتى هوى في تداولات 17 فبراير/ شباط الماضي إلى 3553 نقطة، مُسجلاً أدنى مستوياته خلال العام الجاري. وسجّل المؤشر الرئيسي للسوق والمؤشرات القطاعية الأسبوع الماضي صعوداً جماعياً بدعم من عدد من الشركات القيادية. ووفق وكالة الأنباء العمانية، أمس السبت، فقد ارتفع المؤشر الرئيسي حوالي 52 نقطة، وارتفع مؤشر القطاع المالي 50 نقطة، ومؤشر قطاع الصناعة حوالي 18 نقطة، ومؤشر قطاع الخدمات 9 نقاط، ومؤشر السوق الشرعي 5 نقاط.

عقد لتشغيل مترو دبي

قالت هيئة الطرق والمواصلات في دبي، أمس السبت، إن تحالفا فرنسيا يابانيا فاز بعقد قيمته 147 مليون دولار لتشغيل وصيانة مترو دبي وتشغيل ترام دبي. ويسري العقد لمدة 15 سنة، وهي تسع سنوات أساسية وست سنوات قابلة للتجديد، وذلك اعتبارا من سبتمبر/ أيلول 2021. ويضم التحالف شركات «كيوليس» الفرنسية و«ميتسوبيشي» للصناعات الهندسية الثقيلة و«ميتسوبيشي كوربوريشن» اليابانيتين.

استثمار

الاستزراع السمكي في غزة: مشاريع لسد العجز والتصدير

دفعت القيود الخانقة التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على الصيادين في قطاع غزة إلى ظهور العديد من مشروعات الاستزراع السمكي لسد احتياجات السوق والتصدير أيضاً

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

اتجه مستثمرون فلسطينيون في السنوات الأخيرة إلى «الاستزراع السمكي»، عبر تدشين المزارع الخاصة بها، في ظل تراجع مهنة الصيد نتيجة للقيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الصيادين في قطاع غزة، والتقليص المتكرر لمساحات الصيد، وعدم السماح بإدخال مستلزمات مهنة الصيد. وتعتمد مشاريع الاستزراع السمكي على تربية الأسماك في أحواض خاصة فيها مياه مالحة أو عذبة مزودة بأجهزة لضخ الأكسجين وأجهزة خاصة لتكرير المياه موصولة بالتيار الكهربائي بشكل دائم لضمان استمرار دورة الحياة في الحوض السمكي الواحد.

وتعمل المزارع على تربية أصناف محددة مثل «الدنيس» و«الصروص» نظراً لعدم توفرها بشكل دائم في الأسواق المحلية نتيجة ضعف اصطيادها مقارنة بالأصناف الأخرى، إلى جانب جدواها الاقتصادية وقدرتها على توفير الأرباح لأصحاب هذه المزارع.

وبدأت وزارة الزراعة مؤخراً إقامة مشروع للاستزراع السمكي داخل بحر غزة عبر مشروع ممول من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو» من خلال أقفاص بحرية، تستهدف زيادة الأسماك المنتجة من بعض الأصناف.

ويقول محمد الحاج، مالك أحد مشاريع الاستزراع السمكي في غزة، إن تجربة تدشين مزرعة سمكية جاءت قبل 6 سنوات نظراً لحاجة السوق المحلي وعدم توفر الأسماك بشكل كاف للمواطنين، نظراً للقيود المفروضة على مساحة الصيد.

ويوضح الحاج لـ«العربي الجديد» أنهم قاموا باختيار أصناف «الدنيس» و«الصروص»، نظراً لسهولة استزراعها وجدواها الاقتصادية مقارنة بالأسماك البلدية الأخرى التي توجد بكثرة في الأسواق المحلية، ولا توجد خبرة في طريقة تربيتها في الأحواض والبرك المائية. وتمكن التاجر الفلسطيني خلال العام الماضي من تصدير قرابة 25 طناً شهرياً من الأصناف السمكية التي يقوم باستزراعها هو ومزرعة أخرى تعمل في القطاع إلى أسواق الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 1948 بالإضافة إلى تغطية جزء من السوق المحلي.

ونجح بعض أصحاب المزارع السمكية في السنوات الأخيرة في تفريخ الأسماك محلياً ووقف استيرادها من الاحتلال أو جلبها من اليونان، عبر التفريخ في أحواض ومختبرات خاصة لإنتاج بذور الأسماك والبيض الخاص بها في مدة زمنية تتراوح ما بين 3 أشهر إلى 3 سنوات.

وبحسب إحصائيات وزارة الزراعة في غزة فإن إجمالي الكميات التي يتم اصطيادها محلياً تتراوح ما بين 4 آلاف إلى 5 آلاف طن في الموسم الواحد، وهي لا تكفي لسد احتياجات السوق المحلية إذ يتم فتح المجال لاستيراد كميات أخرى من الأسماك المبردة.

ويقول نقيب الصيادين الفلسطينيين في غزة، نزار عياش، لـ«العربي الجديد»، إن تدشين مشاريع الاستزراع السمكي، سواء داخل الأقفاص البحرية أو حتى قرب شاطئ البحر من شأنه أن ينعكس إيجابياً على الصيادين، في ظل الظروف المعيشية والاقتصادية الصعبة التي تعصف بهم بفعل الممارسات الإسرائيلية. ولا يكتفي الاحتلال باعتقال الصيادين خلال عملهم في مساحات الصيد التي تتراوح ما بين 6 أميال في المناطق الشمالية للبحر وحتى 15 ميلاً في المناطق الجنوبية للقطاع، إذ يمنع إدخال مادة «الفيبر غلاس» الخاصة بصناعة قوارب الصيد بالإضافة إلى الشباك والمعدات الأخرى.

أحد مشروعات الاستزراع السمكي في غزة (أحمد الحكيم/ أبو رمان)

عقارات

الكويت: 45 ألف شقة خالية

الكويت ـ **احمد الزعبي**

لا تزال تداعيات جائحة فيروس كورونا الجديد تحاصر القطاع العقاري في الكويت، الذي يعاني من تزايد أعداد الشقق الخالية لفترات طويلة، بينما تتصاعد مخاوف الملاك من طول أمد القيود المفروضة لمواجهة الجائحة والأضرار الاقتصادية الناجمة عنها، والتي تسببت في مغادرة مئات الآف الوافدين منذ بداية العام الماضي 2020. وكشف تقرير حديث لمركز الخليج العربي للبحوث الاقتصادية (مستقل) عن وجود أكثر من 45 ألف شقة خالية في مختلف مناطق البلاد، مشيراً إلى أن هناك مشكلات كبيرة تواجه ملاك العقارات، خصوصاً الشركات التي لديها أقساط مستحقة للبنوك، فضلاً عن العديد من الأزمات الأخرى مثل تراكم الإيجارات على الآف الوافدين الذين غادروا الكويت ولم يتمكنوا من العودة في ظل القيود المفروضة على السفر، بالإضافة إلى الإيجارات المتأخرة على المستأجرين المتعثرين الموجودين داخل الدولة.

وقال قيس الغانم، نائب رئيس اتحاد العقاريين في الكويت، إن القطاع يعيش أسوأ أيامه، مشيراً إلى أن غالبية ملاك العقارات المرهونة يمرون بأزمة كبيرة وقد يواجهون أحكاماً بالسجن، مضيفاً في تصريح لـ«العربي الجديد» أن السياسات والقرارات الحكومية منذ بداية جائحة كورونا أصبحت بمثابة إعدام للقطاع العقاري، وخصوصاً السكن الاستثماري (المخصص للوافدين). وأشار الغانم إلى أنه على الحكومة ومجلس الأمة وضع حلول عاجلة لأزمة ملاك العقارات وتجنب انهيار القطاع، داعياً البنوك أيضاً إلى تفهم الأزمة التي يمر بها الملاك ومنح المتعثرين عن دفع الأقساط فرصاً للسداد.

ولفت إلى أن هناك أزمة تتعلق بآلاف الوافدين الموجودين في الخارج، وخصوصاً العائلات، الذين لا يستطيعون العودة إلى الكويت فيما تظل شققهم السكنية معلقة ولا يتم دفع إيجاراتها الشهرية، داعياً الحكومة إلى تسهيل عودتهم لتسوية أوضاعهم مع ملاك الشقق.

من جانبه، قال حجاج بوخضور، الخبير الاقتصادي الكويتي لـ«العربي الجديد»: «أصبح واضحاً للعيان وجود أزمة تتعلق بتراجع إيرادات القطاع العقاري والأمر لا يحتاج إلى دراسات وأبحاث، ففي جميع مناطق الكويت هناك شقق خالية، وعلى الحكومة مساندة أصحاب العقارات، حيث بعد القطاع من أهم الأنشطة الحيوية في الدولة». وأشار بوخضور إلى ظاهرة الإعلانات عن الشقق والعقارات على مواقع التواصل الاجتماعي وفي الشوارع والطرقات بالإضافة إلى العروض والتخفيضات غير المسبوقة التي لم تشهدها الكويت من قبل، مؤكداً أن مغادرة مئات الآلاف من الوافدين وخصوصاً العائلات ستكبد القطاع العقاري خسائر كبيرة. وبحسب مصدر حكومي كويتي، فقد غادر أكثر من 800 ألف وافد البلاد خلال عام 2020، سواء بسبب تسريحهم من أعمالهم أو المغادرة الطوعية، أو سقوط إقامة الآلاف الموجودين خارج الكويت، مشيراً إلى أن هناك ألفاً من الإقامات التي تسقط يومياً.

وتوقع المصدر زيادة أعداد المغادرين من الوافدين خلال العام الجاري، بسبب القرارات الحكومية الأخيرة التي تتعلق بإنهاء خدمات الآف في الوزارات والهيئات الحكومية في إطار خطط التكويت (توطين الوظائف)، فضلاً عن قرار عدم تجديد إقامة الوافد الذي يتجاوز عمر الـ 60 عاماً، بدوره، أكد عمر الرشيدي، الباحث الاقتصادي الكويتي، أن تفاقم أزمة العقاريين سيضر بالاقتصاد الذي يشهد بالأساس ركوداً غير مسبوق، محذراً من القرارات الحكومية التي تزيد من معاناة المستثمرين، خصوصاً في ما يتعلق بغلق العديد من الأنشطة الاقتصادية أخيراً لمواجهة انتشار كورونا. وقال الرشيدي خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» إن غالبية أصحاب الأنشطة التجارية لن يتمكّنوا من دفع الإيجارات الشهرية بسبب توقف الأنشطة، داعياً الحكومة إلى الاستفادة من تجارب الدول التي قامت بدعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات العقارية من خلال الحزم التحفيزية التي تهدف إلى عدم انهيار الاقتصاد. وتابع: «من الضروري أيضاً السماح بعودة الوافدين والابتعاد عن السياسات التي أدت إلى مغادرة أعداد كبيرة منهم».

وبحسب بيانات الإدارة المركزية للإحصاء الكويتية، تراجع عدد الوافدين في الكويت بنهاية ديسمبر/ كانون الأول 2020 إلى نحو 3,1 ملايين نسمة، بعد أن كان عددهم في فبراير/ شباط العام الماضي يبلغ حوالي 3,9 ملايين شخص.